وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر– سعيدة –

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص: دراسات نحوية و دلالية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

الموسومة بـ:

دلالة (أل) في اللغة العربية

إشراف الدكتور:

* طيبي أحمد

إعداد الطالبة:

* بوعزة فاطنة

لجنة المناقشة

الأستاذ	زروقي معمر	مناقشًا
الأستاذ	مجاهد ميمون	رئيسًا
الدكتور	طيبي أحمد	مشرفًا

السنة الجامعية: 1436هـ–1437هـ/ 2015م–2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكّرات

إلهي لا يطيب الليل إلاّ بشكرك، و لا يطيب النهار إلاّ بطاعتك، و لا تطيب اللحظات إلاّ بذكرك، و لا تطيب الآخرة إلاّ بعفوك، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك، لاإله إلا أنت جل جلالك.

بعد شكر المولى عزّ و جلّ و هو المستحق للحمد و الثناء على فضله و نعمه منا ما يليق بأقلامنا و منه ما يليق بكرمه.

يُشرّفني أن أتوجه بالشكر الجزيل و عظيم الامتنان و التقدير إلى أستاذي الفاضل "طيبي أحمد" الذي تحمّل معي عبء الإشراف في بحثي هذا، و الذي كان خير عون.

كما أتوجه كذلك إلى الأساتذة الأفاضل الذين جمعتني بهم حلقات العلم منذ أول خطوة خطوتها في رحاب الجامعة، فلهم منّي الشكر الجزيل على ما بذلوه من مجهودات و ما هدوني به من علوم و معارف.

كما لا أنسى الأستاذ الفاضل "زهروقي معمّر" الذي أمدّني بمساعدات وجيهة و تشجيعات متواصلة بنت في الثقة. فله منّي جزيل الشكر.

إهداء

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ ب

عد كلّ هذا الجدّ أهدي ثمرة اجتهادي:

إلى من آنستني دقّات قلبها، إلى من تحمّلت ألم المخاض فقط لتراني، إلى من أرضعتني وسقت صِباي بحنانها و صبرها، إلى رمز الحبّ و بلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض "والدتي الحبيبة"

إلى من جرع الكأس فارغًا ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله ليُقدّم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليُمهّد لي طريق العلم، إلى الدرع الواقي و الكنز الباقي، لك أقدّم وسام الاستحقاق أنت "أبي العزيز"

إلى من تُشرق شمسي فآويه، وحين يخفق قلبي أحميه، إلى من تشهد عيني أنّك فيها، ويشهد عقلي أنّك فيه، ويشهد قلبي أنّك عمري وأمانيه، إلى من قاسمني الحياة بحلوها ومرّها إلى صاحب القلب الطيّب الذي لم يبخل عليّ بطيبته، إلى فرح عمري و سراج حياتي، زوجي الغالي "عبد الرحمان"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي "إخوتي"

إلى الذي توقف قلبه عن النبض فجأةً، آثر الرحيل بصمت تاركًا ذكراه الخالدة دموعًا تتلألأ، اللهمّ أنزل على قبره الضياء والنور و السرور، وجازه بالإحسان إحسانًا وبالسيّئات مغفرةً ورضوانًا، اللهم خذه من ضيق اللحود إلى الجنات الخلود وارحمه واغفر له يا ربّ العالمين ابن عمّي "محمد"

إلى عائلتي الثانية عائلة زوجي، من الجدّ إلى الحفيد،

إلى صديقتيّ اللتين كانتا رفيقتا دربي منذ مشوارنا الدراسي و اللتين عرفت فيهما معنى الصداقة الحقيقية "عامر أسماء"، "سلطاني حنان"

فاطنة

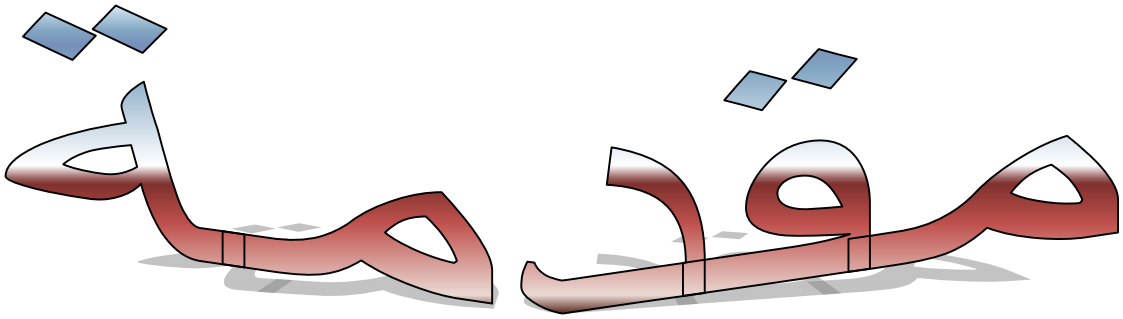
مقدمة

حمدًا لمن بيده زمام الأمور يُصرّفها على النحو الذي يُريده،فهو الفعّال لما يُريد، إذا أراد أمرًا فإنّما يقول له كُن فيكون، سبحانه قد برئ كلامه من لفظ وحرف،و تقدّست أسماؤه،وجلّت صفاته،و كانت أفعاله عيون الحكمة،والصلاة والسلام على النبيّ العربيّ الأمّي،أفصح من نَطق بالضاد،محمد عبده و رسوله و على آله و إخوانه من الأنبياء والرسل،مصابيح الهدى،وأعلام النجاة،ومن نحا نحوهم و اقتدى بهداهم،و بعد:

إنّ لغتنا العربية بحرٌ زاخرٌ بالدرر، بها نزل القرآن الكريم، و هي به محفوظة إلى ما شاء الله لها أن تكون، قال تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ** ۝﴾، و هي أرض خصبة أنتج العقل بالبحث فيها ثمارًا يانعةً من المعارف و العلوم، و كلّ واحد من هذه العلوم يتناول جانبًا يُظهر من خلاله قوانين هذه اللغة المقدّسة، و يُبرز نظامها البديع الذي تسير عليه، واعتمادًا على هذا البحر الزاخر آثرت أن يكون موضوع مذكرتي وفق الشكل التالي: "أل" في اللّغة العربية، وسبب اختياري لهذا الموضوع هو من حيث أهمّيته فهو جديرٌ بالاهتمام، إذ يتناول أداة التعريف الأم في اللّغة العربية.

و لبلوغ مرامي في هذا البحث، حدّدت **إشكاليته** كالتالي:

- ما هي أداة التعريف، أهي الهمزة وحدها، أم اللام وحدها، أم الألف و اللام؟
- ما هو اثر أداة التعريف "أل" في التركيب اللّغوي؟

و في سبيل الإجابة على هذه الإشكالية، رسمت خطة بحث تضمّنت ما يلي: **مقدمة، مدخل،** ثمّ **فصلين**.

تحدثت في **الفصل الأول** عن حقيقة "أل" ومعانيها، بينما عالجت في **الفصل الثاني** أثر "أل" فيما تدخل عليه في التركيب اللّغوي.

وفي الأخير ذيّلت بحثي **بخاتمة** كانت عبارة عن نتائج واستنتاجات استخلصتها من معالجتي لجوانب هذا الموضوع.

و قد سرت في كلّ ذلك وفق **المنهج** الوصفي التحليلي الذي أسعفني في بلوغ مرامي و أهدافي.

و كان زادي و منهل بحثي مكتبة تنوّعت فيها المراجع، لعلّ أهمّها:

- قطر الندى و بل الصدى، لجمال الدين بن هشام الأنصاري.
- جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني.

جعل الله عملنا خالصًا لوجه ، إنّه وليُّ التوفيق

مدخل

ينقسم الاسم بحسب التنكير و التعريف إلى قسمين: "نكرة و هي الأصل... و معرفة وهي الفرع"[1].

و قد ذكر جمهور النحاة أنّ السبب في كون النكرة هي الأصل عدة أمور منها[2]:

أ- اندراج كل معرفة تحت النكرة من غير عكس، فنسبة النكرة إلى المعرفة نسبة العام إلى الخاص والعام مقدّم على الخاص.

ب- أنّ النكرة لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة.

ت- وجود كثير من النكرات لا معرفة له، و المستقل أولى بالأصالة.

ث- أنّ الشيء تلزمه الأسماء العامة في أوّل وضعه، ثمّ تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة فالمولود مثلاً إذا ولد سُمّيَ إنسانًا أو مولودًا، ثمّ بعد ذلك يوضع له الاسم العلم الخاص به.

ج- أنّ مسمّى النكرة أسبق في الذهن.

ومذهب "سيبويه" والجمهور «أنّ النكرة أصل، والمعرفة فرع، خالف الكوفيين وابن الطراوة، قالوا: لأنّ من الأسماء من لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر.

[1]- جمال الدين بن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، دار الفكر، بيروت، ص 93.
[2]- الموصلي، شرح ألفية ابن معط، مكتبة الخريجي، ط1، 1985، ج1، ص 628.

و قال الشَّلَوْبين: لم يثبت هنا سيبويه إلاّ حال الوجود، لا ما تخيّله هؤلاء، و إذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف، لأنّ الأجناس هي الأول، ثمّ الأنواع، ووضعها على التنكير، إن كان الجنس لا يختلط بالجنس، و الأشخاص هي التي حدث فيها التعريف، لاختلاط بعضها ببعض»[1].

النكرة لغةً:

إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة، يقال نَكِرَ فلان الأمر كفَرِحَ، و نكير كأمير، وأنكره إنكارًا واستنكره وتناكره، إذا جهله، و يُقال: أنكرت الشيء و أنا أنكره إنكارًا و نكرته، يقول عزّ و جلّ: ﴿نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾[2].

و النكرة هي: « عبارة عمّا شاع في جنس موجود أو مقدّر، فالأول كرجل، فإنّه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ذكرًا، فكلّما وُجِدَ من هذا الجنس واحد، فهذا الاسم صادق عليه، و الثاني كشمس فإنّها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًا ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدّد كما أنّ رجلاً كذلك»[3].

و تنقسم النكرة إلى قسمين[4]:

1/- ما تقبل "أل" التعريفية و تؤثر فيها التعريف، مثل: رجل ـــــ الرجل.

[1]- عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، لبنان، 1998، ج1، ص 186.
[2]- سورة هود، الآية رقم 70.
[3]- بن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، ص 94.
[4]- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق، السعودية، ط7، 1980، ص 43.

2/- ما تقع موقع ما يقبل "أل" المؤثرة للتعريف مثل (ذو) الواقعة موقع كلمة (صاحب) القابلة "لأل" المؤثرة التعريف فيها عندما ما يُقال: الصاحب.

و قد ذكر العلماء للنكرة علامات تعرف بها منها:

أولاً/- قبول الاسم (أل) المؤثرة للتعريف، أو وقوعها موقع ما يقبلها، فالأول نحو: رجل وفرس ودار وكتاب، إذ تقول: الرجل والفرس والدار والكتاب، والثاني نحو: (ذي) بمعنى صاحب، و(مَنْ) بمعنى: إنسان، و(ما) بمعنى، شيء، فإذا قلت: مررت برجل ذي مال، ومررت بمن قام، وسررت بما رأيت فـ: (ذي) لا تقبل (أل) وكذلك (من) و(ما)، لكن وقعت موقع ما يقبل (أل) إذ يصحّ فيها: الصاحب الإنسان، الشيء.

ثانيًا/- قبول الاسم لـ (رُبَّ) «فـ رُبَّ تدخل على كلّ نكرة؛ لأنّها لا تخصّ شيئًا، فإنّما معناه أنّ الشيء يقع، ولكنّه قليل»[1]. نحو: رُبَّ غلامٍ أخيك.

و من ذلك قول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ ❁ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطِع

و قد تدخل رُبَّ على الضمير نحو: "رُبَّهُ رَجُلاً"، واشترط جمهور النحاة في هذا الضمير الإفراد والتذكير، تقول: ربّه رجلً، رُبّه رجلين، رُبّه رجالاً... إذن: «لابدّ أن يكون ما بعد الضمير نكرة

[1]- أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، دار الكتب العلمية، لبنان، ج3، ط1، 1999، ص 524.

منصوبة على التمييز، مطابقة لما يقصده المتكلّم من إفراد وتذكير وغيرهما، لتزيل الإبهام الناشئ من عدم تقدّم مرجع ذلك الضمير، وتكون هذه النكرة مرجعًا تبيّنه وتُوضح المقصود منه»[1].

و من دخول رُبَّ على الضمير قول الشّاعر:

رُبَّه فتيةً دعوتُ إِلَى مَا ❁ يُورِثُ المَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

والضمير معرفة، وقد دخلت عليه رُبَّ، فبطل القول بأنّها لا تدخل إلاّ على النكرات. فلا نسلم أنّ الضمير فيما أوردته معرفة، بل هو نكرة، وذلك لأنّ الضمير في المثال والبيت راجع إلى ما بعده، نحو: "رجلاً" وقول الشّاعر "فتية" وهما نكرتان.

«و قد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة، هل هو نكرة أو معرفة، على مذاهب ثلاثة:

- أحدها: أنّه نكرة مطلقًا.
- و الثاني: أنّه معرفة مطلقًا.
- والثالث: أنّ النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إمّا أن تكون واجبة التنكير أو جائزته، فإذا كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت، فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته؛ كما في قولك: "جائني رجل فأكرمته" فالضمير معرفة، وإنّما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير لأنّها تمييز، والتمييز لا يكون إلاّ نكرة»[2].

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، دار صادر، بيروت، ص.ص 27-29.
[2]- عبد الله بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الطلائع للنشر و التوزيع و التصدير، القاهرة، 2004، ص 167.

وكذلك من علامات النكرة: دخول "كم" العاملة لفظًا على الاسم، لأنّ ما تدخل عليه مميّز، والمميّز لا يكون إلاّ نكرة، ومن دخول "من" للاستغراق بعد النفي نحو: ماله من درهم، ومنها دخول "كل" للاستغراق نحو: كلّ رجل مخلص لأنّه إذا وقع بعد "كلّ" مفرد و أُرِيدَ به عموم الأشخاص لا يكون إلاّ نكرة بخلاف الجمع.

المعرفة لغةً:

مصدر من مصادر "عَرَفَ"، يُقال: عَرَفَ الأمرَ يعرفُه معرفةً و عرفانًا بمعنى: عَلِمَهُ.

و المعرفة و العرفان: إدراك الشيء بتفكّر و تدبّر لأثره، فهي أخص من العلم، و يضاده الإنكار.

و التعريف: ضدّ التنكير، و منه قوله تعالى: ﴿**عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ**﴾[1].

و التعريف : الوقوف بعرفات.

المعرفة في الاصطلاح:

فقد عرّفها كثير من النحاة بأنّها: «ما دلّ على شيء بعينه، و الاسم الذي يقتضي بوضعه الخصوص»[2].

[1]- سورة التحريم، الآية رقم 03.
[2]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1990، ص 236.

ولمّا كان كثير من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير، وقد أكثر الناس في حدودهما، قال "ابن مالك": «من تعرّض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه، لأنّ من الأسماء ما معرفة معنى نكرة لفظًا، نحو: كان ذلك عامًا أوّل، وأوّل من أمس، فمدلولهما معيّن، لا شياع فيه بوجهه، ولم يستعملا إلاّ نكرتين. وما هو نكرة معنى معرفة لفظًا كأسامة، هو في اللّفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة، ودخول "أل"، ووصفه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، وهو في الشياع كأسد»[1].

أنواع المعرفة:

اختلفت أقوال النحاة في أنواع المعرفة، و أكثرهم يجعلها خمسة أقسام[2]:

القسم الأول: الضمير أو المضمر

«وإنّما سُمِّيَ مضمرًا *من قولهم: أضمرت الشيء إذ سترته وأخفيته، ومنه قولهم: أضمرت الشيء* في نفسي، أو من الضمور وهو الهزال»[3]، وهو عبارة عمّا دلّ على متكلّم كأنا، أو مخاطب كأنت، أو غائب كهو، وينقسم إلى مستتر و بارز:

[1]- عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص 185.
[2]- أبو بكر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه الكتاب، عالم الكتب، ط3، 1983، ص 147.
[3]- عبد الله بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 168.

فالضمير البارز ما كان له صورة في اللّفظ كالتاء من (قمت)، والواو من (كتبوا) والياء من (اكتبي)، والنون من (يقمن)، وأمّا **الضمير المستتر** ما لم يكن له صورة في الكلام، بل كان مقدّرًا في الذهن منْوِيًا، وذلك كالضمير المستتر في (اكتب) فإنّ التقدير: اكتب أنت[1].

القسم الثاني: العلم

وهو اسمٌ يدلّ على معين "بحسب وضعه" بلا قرينة، كخالد وفاطمة ودمشق والنيل، ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدول والأنهار والبحار والجبال.

وإنّما قيل بحسب وضعه، لأنّ الاشتراك بحسب الاتفاق لا يضرّ، كخليل المسمى به أشخاص كثيرون، فاشتراكهم في التسمية إنّما كان بحسب الاتفاق والتصادف، لا بحسب الوضع، لأنّ كلّ واحد من الواضعين إنّما وضع هذا الاسم لواحد بعينه.

أمّا النكرة كرجل فليس لها اختصاص بحسب الوضع بذات واحدة، فالواضع قد وضعها شائعة بين كلّ فرد من أفراد جنسها، و كذا المعرفة من أسماء الأجناس كالضمائر و أسماء الإشارة.

وينقسم العلم إلى علم مفرد كزيد وأسامة، ومركّب إضافي كعبد الرحمان وعبد الله، ومركب مزجي كبعلبك وسيبويه، ومركّب إسنادي، كجاد الحق و تأبط شرًا (علمين لرجلين) وشاب قرناها (علما لامرأة)، وينقسم أيضًا إلى اسم وكنية ولقب.

[1]- مصطفى الغلابيني، جامع الدروس العربية، دار ابن الهيثم، ط1، 2005، ص 76.

القسم الثالث: المبهمات

و تشمل ما يلي:

أ/– أسماء الإشارة: «ما تدلّ على معين بواسطة إشارة حسّية باليد ونحوها وتنقسم حسب المشار إليه إلى ثلاثة أقسام»[1]: ما يُشار به للمفرد، وما يُشار به للمثنى، وما يُشار به للجماعة، وكلّ من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث.

ومن أسماء الإشارة: ما هو خاص بالمكان، فيُشار إلى المكان القريب بهنا، وإلى المتوسط بهناك، وإلى البعيد بهنالك.

وتسبق أسماء الإشارة كثيرًا (ها) التي هي حرف للتنبيه، فيُقال: "هذا وهذه، وهاتان، وهؤلاء"، ويجوز أن يفصل بين (ها) التنبيهية واسم الإشارة بضمير المشار إليه، مثل: "ها أنا ذا، وها أنت ذي، وها أنتما ذان، وها نحن تان، وها أنتم أولاء".

قال تعالى: ﴿**هَـٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ**﴾[2].

ب/– الأسماء الموصولة: «و هي المفتقرة إلى صلة و عائد»[3]، و أعرفها ما كان مختصًا، ثمّ ما كان مشتركًا.

[1]- جمال الدين بن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، ص 99.
[2]- سورة آل عمران، الآية رقم 119.
[3]- جمال الدين بن هشام الأنصاري، نفس المرجع السابق، ص 101.

فالأسماء الموصولة الخاصة: هي التي تفرد، وتثنّى، وتُجمع، وتذكّر، وتؤنّث، بحسب مقتضى الكلام، وهي: (الذي) للمفرد المذكّر، (اللذان) و(اللذين) للمثنى المذكر، و(الذين) للجمع المذكر، و(التي) للمفردة المؤنثة، و(اللتان) و(اللتين) للمثنى المؤنث، و(اللاتي) و(اللواتي) و(اللائي) للجمع المؤنث.

أمّا الأسماء الموصولة المشتركة: هي التي تكون بلفظ واحد للجميع، فيُشترك فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكّر والمؤنث، وهي: من، وما، وذا، وأي، وذو، وأل، فهذه الستة تُطلق على المفرد والمثنى والمجموع، المذكر من ذلك كلّه والمؤنث.

القسم الرابع: المحلى ب "أل" مذكرًا كان أم مؤنّثًا

نحو: الغلام والمرأة، واعرف ما عرّف بالألف واللام وما كانتا فيه للعهد في شخص، وللعهد في جنس، وأسماء الأجناس لا يعرف تعريفها من تنكيرها إلاّ بالاستقراء، وتكون للعهد نحو: ﴿**فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ**﴾[1]، فإنّ "أل" في المصباح والزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدّم ذكرهما، ثمّ ما كان للاستغراق نحو: ﴿**وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا** ﴿٢٨﴾﴾[2]، أي: كلّ فرد من أفراد الإنسان وما كان للجنس نحو: ﴿**وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ**﴾[3]، أي: من هذه الحقيقة، لا من كلّ شيء اسمه ماء.

[1]- سورة النور، الآية رقم 35.
[2]- سورة النساء، الآية رقم 28.
[3]- سورة الأنبياء، الآية رقم 30.

القسم الخامس: المضاف إلى أحد هذه المعارف

نحو: غلامي، وغلام هذا، وغلام الذي في الدار، وغلام القاضي، و«رتبته في التعريف كرتبة ما أضيف إليه، فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلاّ المضاف إلى المضمر فليس في رتبة المضمر وإنّما في رتبة العلم، والدليل على ذلك أنّك تقول: "مررت بزيد صاحبك" فتصف العلم بالاسم المضاف إلى المضمر، فلو كان في رتبة المضمر كانت الصفة أعرف من الموصوف، وذلك لا يجوز على الأصح»[1].

و قد ذكر النحاة: «أنّ المضاف يتعرّف بالمضاف إليه إذا كان معرفة إلاّ في الأحوال التالية:»[2].

أ- في نحو: رُبّ رجل و أخيه، لأنّ "رُبّ" لا تخفض إلاّ النكرات.

ب- في نحو: كلّ شاة وسخلتِها بدرهم على خفض (وسخلتِها) لأنّ "كلّ" لا تخفض إلى النكرات، ويصح (وسخلتُها) بالرفع، فيكون معرفة، وهو الأكثر والقياس.

ت- في نحو: لا رجل و أخاه في الدار، لأنّ "لا" لا تنصب إلاّ النكرات.

ث- في نحو قول الشاعر «أيّ فتى هيجاء أنت وجارها»، فهذا لا يكون إلاّ نكرة، لأنّ "أيّ" لا تخفض إلاّ النكرات.

ج- في نحو: محمد ضارب الرجل الآن أو غدًا، اسم الفاعل بمعنى الحال و الاستقبال.

ح- في نحو: محمد حسن الوجه، الصفة المشبهة باسم الفاعل.

خ- و ما كان نحو: مثلك، و غيرك و شبهك.

[1]- جمال الدين بن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، ص 116.
[2]- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986، ص 311.

الفصل الأول:
حقيقة "أل" وأحكامها ومعانيها

المبحث الأول: أداة التعريف (أل)

المبحث الثاني: العلاقة بين "أل" والتنوين والإضافة

المبحث الثالث: (أل) بين الاسمية والحرفية

المبحث الرابع: معاني (أل)

المبحث الأول: أداة التعريف (أل)

المشهور بين النحويين أنّ «المعرّف (أل) عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش، وزعم أنّه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أنّ المعرّف (أل)»[1].

و الأكيد أنّ في أداة التعريف مذهبين[2]:

المذهب الأول: أنّها (أل) بجملتها

وعليه الخليل وابن كيسان، وصحّحه ابن مالك، فهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة قد، وهل، ذكر ابن جنّي أنّ الخليل كان يُسمّيها أل، ولم يكن يُسمّيها الألف واللام، كما لا يُقال في (قد) القاف والدال.

المذهب الثاني: أنّها اللام فقط

والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن، وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفًا لكثرة دورها، وعليه سيبويه، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلاّ ابن كيسان.

ورُجِّح مذهب الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظير منها: وضع كلمة مستحقة التصدير على حرف واحد ساكن، وافتتاح حرف بهمزة وصل، ولا نظير لهما، وبأنّ العرب تقف عليها، تقول: ألى ثمّ تتذكّر فتقول: الرجل، كما تقول: قدى، ثمّ تقول: قد فعل.

[1]- جمال الدين بن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، ص 112.
[2]- عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص 256.

و ممّا يدلّ على أنّ (أل) مفصولة من الرجل، و لم يبن عليها، و أنّ الألف و اللام فيها بمنزلة قد، قول الشّاعر:

دَعْ ذَا وَعَجِّل ذَا، والحق ذا بِذَل ❁ بالشحم، إنّا قد مِلِناه بَجَلْ

وردَّ المالقي على الأدّلة التي استدلّ بها الخليل على أنّ حرف التعريف ثنائي، همزته للقطع، فلا يصحّ الاستدلال بالوقوف على (أل) في نصف البيت من قول الشّاعر الذي سبقّ، فالشّاعر يُريد: بذا الشحم، فحذف المعرّف للاحتياج إلى الوقوف في نصف البيت و للعلم به.

وسار على نهج الخليل جماعة من النحاة، منهم ابن كيسان، وابن مالك، والأشموني، فقد ذكر السيرافي أنّ ابن كيسان يرى أنّ الألف واللام للتعريف معًا، والهمزة للقطع حذفت استخفافًا لا على أنّها همزة وصل.

أمّا سيبويه فيرى أنّ أداة التعريف الألف واللام، والهمزة عنده للوصل، إذ يقول: «وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء وهو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنّما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف... ألا ترى أنّ الرجل إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول: ألى، كما يقول: قدى، ثمّ يقول: كان وكان، ولا يكون ذلك في ابن ولا امرئ، لأنّ الميم ليست منفصلة ولا الباء»[1].

وسار على نهج سيبويه جماعة من النحاة منهم: الصيمري، والزمخشري، والرّضي، وابن الحاجب، والمالقي... واستدلوا أنّ اللام هي المعرّفة و الألف للوصل بأدلّة منها:

[1]- سيبويه، الكتاب، 05/02.

أ/- تخطّى العامل الضعيف إيّاها، نحو: بالرجل، بالدار، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة، وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين، لكان لها نوع من استقلال فلم يتخطّها العامل الضعيف، ولا يعترض على ذلك نحو: بهذا، فبما رحمة، لا تفعل، بلا مال، وذلك لجعلهم (لا) خاصةً من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة، ولذلك يقولون: اللاإنسان، اللافرس، وأمّا (بهذا)، و(فما رحمة) فإنّ الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يُغيّر معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عُدّ الفصل به كلا فصل.

ب/- دليل التنكير على حرف، وهو التنوين، فالأولى كون دليل التعريف على حرف مثله، وردّ الأشموني على من يرى: «أنّ حرف تعريف اللام، إذ لا يصحّ أن يُحتّج بأنّ العامل يتخطّها ولو كانت على حرفين لم يتخطّها، وذلك أنّ العامل يتخطّى (ها) التنبيه في نحو: مررت بهذا وهي على حرفين، ولا يُحتجّ بأنّ علامة التنكير حرف أحادي، فلتكن علامة التعريف على حرف، وذلك لأنّ (لا) الجنسية من علامات التنكير، وهي على حرفين»[1].

وذهب أبو حيّان إلى أنّه لا فرق بين مذهب الخليل، ومذهب سيبويه، فقال: «والذي يظهر أنّ (أل) حرف ثنائي الوضع، يُبنى على همزة الوصل، ولام ساكنة كبناء ابن واسم، إلاّ أنّ (أل) حرف، وهذان اسمان، وفتحت فرقًا بين الحرف وبين الاسم و الفعل»[2].

[1]- أبو حيان الأندلسي، التذليل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج2، ص 36.
[2]- المرجع نفسه، ص 135.

أمّا المبرّد، فقد نصّ الرضي على أنّ حرف التعريف عنده الهمزة، حيث قال: «وذكر المبرّد في كتاب الشافي أنّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنّما ضمّ اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام»[1].

بينما الاسفراييني فكان قد جعل حرف التعريف اللام وحدها و الهمزة للوصل، حيث نُسب إليه القول: «بأنّ حرف التعريف (أل) ثمّ استظهر أنّ قياس قوله أن تكون اللام هي حرف التعريف عنده»[2].

وقد أبان المالقي أنّ للألف واللام خواص دون غيرها من الحروف، فقال: «ولاجتماع الألف واللام خواص ينبغي أن تبيّن هنا، فمنها اختصاص اللام للتعريف دون غيرها من حروف المعجم لكثرتها في غيرها في نحو: التّائب والثّابت، والدّاثر، والزّائل، والرّاحم، والزّاجر، والطّاهر، والظّاهر، واللاّئم، والنّاصر، والضّابط، والصّائر، والسّالم، والشّاهد، وليس غيرها من الحروف في ذلك مثلها فدلّ على خفّتها عندهم، وكثرة استعمالها، ومزيتها في ذلك على غيرها من الحروف»[3].

قال المرادي: «ثمّ أعلم أنّ من جعل حرف التعريف ثنائيًا، وهمزته أصلية، عبّر عنها بـ(أل) ولا يحسن أن يقول الألف واللام، كما لا يُقال في (قد) القاف والدال، وكذلك ذُكّر عن الخليل قال ابن جني: كان يقول (أل) ولا يقول الألف واللام، ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبّر باللام

[1]- الرضي، شرح الكافية، ج2، ص 131.
[2]- عصام الدين الأسفراييني، شرح المفيد، ص 497.
[3]- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، دار القلم، دمشق، ط2، 1985، ص 161.

كما فعل المتأخرون، ومن جعل حرف التعريف ثنائيًا وهمزته وصل زائدة، فله أن يقول: (أل)، وأن يقول الألف واللام، وقد وقع في كتاب سيبويه التعريف بالأمرين، ولكن الأول أقيس»[1].

[1]- المرادي، الجني الداني، ص 192.

المبحث الثاني: العلاقة بين "أل" و التنوين و الإضافة

إذا كانت الكلمة نكرة نحو: رجل، فأردت تعريفها أدخلت عليها "أل" فتقول: الرجل، فيكون معرفة، والتنوين يدلّ على التنكير، فما نُوِّن كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة مثل: سيبويه، وخالويه، وصهٍ... لذلك حصل تضاد بين مدلول "أل" ومدلول "التنوين" فلا يجمع بينهما لتضادهما.

يقول ابن السراج: «و لا يجتمع الألف و اللام و التنوين»[1].

أمّا النون فتجتمع مع "أل" لأنّ النون تدلّ على تمام الكلمة، و أنّها غير مضافة، و لا تدلّ على التنكير.

ويقول "المبرّد": «فإن ثنيت الاسم المشتق من الفعل، لم تعاقب الإضافة الألف واللام، كما لم تعاقبها النون، ولكن تكون الإضافة معاقبة للنون، وذلك قولك: "هذان الضاربان"، فتثبت النون مع الألف واللام، لأنّها أقوى من التنوين، وذلك أنّها بدل من التنوين والحركة في الواحد»[2]، كما قلت: هذا الغلامان، وتقول: هذان الضاربان زيدا، و الشاتمان عمرًا، و المكرمون أخاك، و النازلون دارك.

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ**﴾[3]، ولا يجمع بين التنوين والإضافة، سواءً أكان ظاهرًا كما في:

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص 143.
[2]- أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، ص 418.
[3]- سورة النساء، الآية رقم 162.

كتاب ودارٍ، أو مقدّرًا كما في الممنوع من الصرف، نحو: دارهم ودنانير، لأنّ التنوين يدلّ على تمام الكلمة وانفصالها عمّا بعدها، والإضافة تتطلّب الاتصال بما بعدها.

و يقول ابن هشام الأنصاري: «يجب تجريد المضاف من التنوين في نحو: غلام زيد، و من النون في نحو: غلامي زيد، قال الله تعالى: ﴿**تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ** ۝﴾[1]، ﴿**إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ** ﴾[2]، ﴿**إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ**﴾[3]، و ذلك لأنّ نون المثنّى و المجموع على حدّه قائمة مقام تنوين المفرد»[4].

ويرى أبو حيان أنّ الإضافة لا تفيد إلاّ تخصيصًا، وأعلى مراتب التخصيص التعريف، إذ يقول: «وقسّم النحاة الإضافة إلى إضافة تخصيص، وهي الإضافة إلى نكرة، وإلى إضافة تعريف وهي الإضافة إلى معرفة، فجعلوا القسم قسيمًا، وذلك أنّ التعريف تخصيص، فهو قسم من التخصيص، والإضافة أنّها تفيد التخصيص، لكن أقوى مراتبه التعريف»[5].

ويقول ابن هشام الأنصاري: «وكما أنّ الإضافة تستدعي وجوب حذف التنوين أو غدًا، والنون المشبهة له، كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف، سواءً كان التعريف بعلامة لفظية، أم بأمر معنوي، فلا تقول: الغلام زيد، ولا زيد عمرو، مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرّد الغلام من (أل) وأن تعتقد في زيد الشيوع و التنكير، وحينئذٍ يجوز لك إضافتهما»[6].

[1]- سورة المسد، الآية رقم 01.
[2]- سورة القمر، الآية رقم 27.
[3]- سورة العنكبوت، الآية رقم 31.
[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 343..
[5]- أبو حيان، ارتشاق الضرب، ط1، 1984، ص 504.
[6]- ابن هشام الأنصاري، نفس المرجع السابق، ص 343.

أمّا إذا كانت (أل) ليست زائدة، بان كانت من بنية اللفظ، فإنّه يجمع بينهما وبين الإضافة، فتقول: ألحان الطير جميلة، يقول عباس حسن في أحكام الإضافة «الرابع: وجوب حذف (أل) من مصدر المضاف بشرط أن تكون زائدة في أوله للتعريف أو لغيره....، فإن كانت (أل) غير زائدة، نحو ألف الباب لم تحذف»[1].

و تنقسم الإضافة إلى قسمين: محضة و غير محضة[2].

فإذا كانت الإضافة غير محضة وجب حذف (أل) من المضاف إلاّ في خمس مسائل:

الأولى: أن تكون (أل) مقترنة بالمضاف و المضاف إليه، نحو: محمد الضّارب الغلام.

الثانية: أن يكون المضاف إليه مضافًا لما فيه (أل) نحو: زيد الضارب رأس الجاني.

الثالثة: أن يكون المضاف إليه خاليًا من (أل) مضافًا إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها، نحو: الغلام محمدٌ الضارب رأسه.

الرابعة والخامسة: أن يكون المضاف مقترنًا بـ (أل) والمضاف إليه خاليًا منها بشرط أن يكون المضاف مثنى، أو جمع مذكر سالم، نحو: المحمّدان الصانعا معروف، المحمدون الصانعو معروف.

أمّا إذا كان اسم الفاعل للمضيّ وغير مستوف لشروط العمل، فإنّ إضافته حينئذٍ تكون محضة، لأنّها خالية من نية الانفصال و لذا لا يجوز أن يكون المضاف مقترنًا بـ (أل)، فلا يصحّ: (محمد الضاربُ الرجل أمس) بل (محمد ضارب الرجل أمس)، فالمضاف و إن كان صفة لكن المضاف إليه ليس

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 12.
[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 344.

معمولاً لها؟ لأنّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي بخلاف: (محمد الضارب الرجل الآن أو غدًا).

و جوّز الكوفيون دخول (أل) على المضاف و المضاف إليه في الإضافة المحضة بشرط أن يكون المضاف عددًا و المضاف إليه معدودًا، نحو: قرأت الخمسة الكتب في الثلاثة الأيام، و احتجوا بالسماع عن العرب.

بينما البصريون لا يجيزون ذلك وحجّتهم القياس، فالعدد مع المعدود ضرب من المقادير، والمقادير لا يجوز فيها الجمع بين (أل) و (الإضافة)، فلا يصحّ: اشتريت الرطل الفضة، حملاً للنظير على نظيره.

وقد رجّح صاحب النحو الوافي رأي الكوفيين، فقال: «والحق أنّ حجة الكوفيين هي الأقوى، لاعتمادها على السماع الثابت، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضل، فلا مانع من الأخذ به لمن شاء، غير أنّ المذهب البصري أكثر شهرة وأوسع شيوعًا»[1].

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 12.

المبحث الثالث: (أل) بين الاسمية و الحرفية

ليس هنالك خلاف بين النحاة في أنّ (أل) غير الموصولة حرف سواءً كانت للتعريف أم زائدة.

أمّا (أل) في اسم الفاعل واسم المفعول، فإذا كانت العهد الخارجي، نحو: جاء فارس فأكرمت الفارس، ورأيت عاقلاً فأكرمت العاقل، فهي للتعريف[1].

فإذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول لغير العهد، فيرى جمهور النحاة أنّها اسم موصول[2]، مستدلين على ذلك بأدلّة منها:

أولاً: عود الضمير إليها، في نحو: قد أفلح المؤمن، و خاب الجاحد، و من ذلك قوله تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ** ۝١﴾[3]، و الضمير لا يعود إلاّ على اسم، و لا يُمكن أن نجرّد اسم الفاعل من الضمير.

ثانيًا: استحسان خلّو الصفة معها عن الموصوف، نحو: جاء الضارب.

ثالثًا: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلولا أنّها موصولة، واسم الفاعل في تأويل الفعل، لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ أحقّ منه بدونها، يقول ابن السراج: «والألف واللام تُستعمل في موضع (الذي) في الوصف، ولكنّها لا تدخل إلاّ على اسم، فلمّا كان ذلك من شأنها، وأرادوا أن يصلوها بالفعل نقلوا الفعل إلى اسم الفاعل، والفعل يريدون، فيقولون في موضع (الذي قام): (القائم)، فالألف واللام قد صار اسمًا، و زال المعنى الذي كان له، واسم الفاعل ها هنا فعل، وذلك يُراد به أنّه

[1]- يُنظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط3، 1988، ج2، ص 265.
[2]- يُنظر: بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الإحياء التراث، بيروت، ص 49.
[3]- سورة المؤمنون، الآية رقم 01.

لا يجوز أن تقول: هذا ضارب زيدًا أمس، حتّى تُضيف ويجوز أن تقول: هذا الضارب زيدًا أمس لأنّك تنوي (بالضارب) الذي ضرب، ومتى لم تنو بالألف واللام (الذي) لم يجز أن تعمل ما دخلت عليه، وصار بمنزلة سائر الأسماء»[1].

رابعًا: دخولها على الظرف، و الجملة الاسمية، و الجملة الفعلية، يقول ابن هشام: «و ربّما وصلت بظرف، أو جملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، و ذلك دليل على أنّها ليست حرف تعريف»[2].

فمن دخولها على الظرف قول الشّاعر:

من لا يزال شاكرًا على المَعَه ❁ فهو حرٌّ بعيشةٍ ذات سَعَهْ

من دخولها على الجملة الاسمية قول الشّاعر:

من القوم الرسول الله منهم ❁ لهم دانت رِقابُ بني معدٍّ

و المقصود: (الذين رسول الله منهم).

و من دخولها على الفعل قول الشّاعر:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى مُكُومَتُهُ ❁ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

الألف واللام من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية، والفعلية، والظروف فمنعوها ذلك حملاً على المعرّفة، لأنّها مثلها في اللّفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى، ومفرد في

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، ص 265.
[2]- ابن مالك، شرح التسهيل، هجر للطباعة و النشر، مصر، ط1، 1990، ج1، ص 202.

اللّفظ، صالح لدخول المعرّفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات، ثمّ كان في التزام ذلك إهام أنّ الألف و اللام مُعرّفة لا اسم موصول.

و يُبيّن ذلك الأزهري فيقول: و قد توصل (أل) ا بمضارع اختيارًا، كقوله:

ما أنت بالحكم التُرضى حكومته ❁ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فأدخل (أل) على تُرضى) وهو فعل مضارع مبني للمفعول، وحكومته نائب الفاعل به ولا يختصّ ذلك عند ابن مالك، فهو يرى أنّ الضرورة ما يضطّر إليه الشّاعر، ولم يجد عنه مخلصًا، والجمهور يرون أنّ الضرورة ما جاء في الشّعر، ولم يجئ في الكلام سواءً اضطّر إليه الشّاعر أم لا، فلم يتوارد على محلّ واحد.

وقد استدلّ ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل، قال ابن مالك: «واستدلاله قوي، لأنّ حرف التعريف في اختصاصه بالاسم، كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التعريف على فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام في (الترضي) اسم بمعنى (الذي) لا حرف تعريف»[1].

خامسًا: من الأدلة التي استدلّ بها الجمهور على أنّ (أل) في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول، أنّ هذه الأسماء التي دخلتها (أل) قد يعطف عليها الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾[2]، فقوله (وأقرضوا) معطوف على (المصدقين)

[1]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 200.
[2]- سورة الحديد، الآية رقم 18.

والفعل لا يعطف إلى على فعل مثله، أو ما يشبهه، وقوله (المصدقين) ليس فعلاً، فلم يبق إلاّ أنّه يشبه الفعل لأنّه من مشتقاته وبذلك تكون (أل) اسمًا موصولاً.

سادسًا: استدلّ الرضيّ على اسمية (أل) في اسم الفاعل واسم المفعول بحذف النون قياسيًا في نحو: الحافظ عورة العشيرة.

«إذ لو كانت (أل) هنا حرف تعريف النون قياسًا، كما لا تحذف مع المجرد عنها»[1].

و ذهب الأخفش، و ابن يعيش، و ابن الحاجب إلى أنّ (أل) في اسمي الفاعل و المفعول حرف تعريف، لا اسم موصول، و استدلوا على ذلك بأمور منها.

1/- لو كانت (أل) اسمًا، لكان لها موضع من الإعراب، فتُعرب فاعلاً نحو: جاء الضّارب، ويصبح ضارب مهملاً، لأنّه صلة الموصول، وقد اكتملت أركان الجملة، فلما أعرب الاسم الواقع بعدها بإعراب (الذي) وأهملت، دلّ على أنّها حرف وليست اسمًا.

2/- تخطّي العامل الضعيف لها في نحو: مررت بالضارب، فدلّ على أنّها حرف، فإذا كانت (أل) في الاسم الجامد نحو: مررت بالرجل يتخطاها العامل، ويُؤثّر فيما بعدها وهي حرفية، فلتكن في المشتق، نحو: مررت بالضارب، ولذلك فإنّ الأخفش لا يُعمل اسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا للمضيّ، ولو اتصلت بهما (أل): «لعدم اعتمادهما على ما يوجب العمل، فإن وُجد منصوب بعدهما، فمنصوب على التشبيه بالمفعول به»[2]، وذكر ابن السراج أنّ الأخفش يرى أنّ (زيدًا) في نحو:

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، دار صادر، بيروت، ج3، ص 144.
[2]- المالقني، رصف المباني، ص.ص 162-163.

الضارب زيدًا أمس، منصوب انتصاب، الحسن وجها، أي على التمييز، ومنع ذلك ابن السراج، حيث قال: «وليس عندي كما قال: لأنّ الأسماء التي تُنصب عن تمام الاسم إنّما يكن نكرات، والحسن، وما أشبهه قد قال سيبويه: إنّه مشبه باسم الفاعل»[1].

وذكر ابن مالك أنّ أصحاب الأخفش يقولون: «إن قُصِد بـ (أل) العهد، فالنصب على التشبيه بالمفعول به، و إنّ قصد معنى (الذي) فالنصب باسم الفاعل»[2].

ورد الناظم على هاذين الدليلين حيث قال: «ومقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول على آخر صلة، لانّ نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجملة لا تتأثّر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في الفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع».

ثالثًا: إنّ الضمير لا يعود على (أل) في نحو: قد أفلح المتقي ربّه كما ذكر النحاة بل يعود على موصوف محذوف، والتقدير: قد أفلح الرجل المتقي ربّه، كما ذكر المازني.

و ذهب ابن يعيش، و الصبان إلى نحو من ذلك، قال ابن يعيش، فإذا قلت: مررت بالضارب فتقديره: مررت بالرجل الضارب، فالضمير يعود على (الرجل) الموصوف المحذوف، لأنّه في حكم المنطوق به، و تارةً يقول: إنّه يعود إلى مدلول ألف و اللام و هو (الذي) فأعرفه.

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص 265.
[2]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 77.

المبحث الرابع: معاني (أل)

تنقسم (أل) إلى عدّة أقسام و يمكن أن تُصنّف معانيها كما يأتي:

أولا: (أل) المعرفة

هي أشهر أنواع (أل)، و إذا أطلقت (أل) من غير تقييد بالمراد (أل المعرّفة)، ولذلك يقول عباس حسن: «إذا ذكرت (أل) في الكلام مطلقة أي ما يذكر معها ما يدلّ على نوعها، كان المراد منها (أل) المعرّفة لأنّها المقصودة عند الإطلاق، أمّا إذا أريد غيرها، فلابدّ من التقييد وترك الإطلاق ويقال (أل) الموصولة مثلاً»[1].

و(أل المعرّفة) نوعها:

أ/– **النوع الأول (العهدية)**: إمّا أن تكون للعهد الذكري: و هي ما سبق لمصحوبها ذكر في الكلام كقولك: "جاءني ضيف فأكرمت الضيف" أي: الضيف المذكور و منه قوله تعالى: ﴿**إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ**﴾[2]، و يقول أيضًا عزّ وجل: ﴿**فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ**﴾[3].

و إمّا ان تكون للعهد الحضوري: و هي ما يكون مصحوبها حاضرا، مثل: جئت اليوم، أي: اليوم الحاضر الذي نحن فيه.

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 422.
[2]- سورة المزمّل، الآية رقم 15-16.
[3]- سورة النور، الآية رقم 35.

وإمّا أن تكون للعهد الذهني أو العلمي: هي ما يكون مصحوبها معهودًا ذهنًا، فينصرف الفكر إليه، بمجرد النطق به، فهو معروف عند السامع من زمن قد مضى، مثال ذلك: كأن يكون بينك وبين مخاطبك عهد برجل، "حضر الرجل " أي الرجل المعهود ذهنًا بينك وبين من تخاطبه.

ب/– النوع الثاني (الجنسية): و هي الداخلة على النكرة وتفيد معنى الجنس من غير أن تفيد العهد[1].

و(أل الجنسية) إمّا أن تكون للاستغراق أو لبيان الحقيقة[2]، و الاستغراقية إمّا أن تكون لاستغراق جميع أفراد الجنس و هي ما تشمل جميع أفراده، و هي التي يصحّ أن تقوم مقام (كلّ) على سبيل الحقيقة، و ليس على سبيل المجاز و المبالغة نحو قوله تعالى: ﴿**وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا** ﴿٢٨﴾﴾[3]، أي كلّ إنسان.

و إمّا الاستغراق جميع خصائص الجنس، مثل: أنت الرجل، أي: اجتمعت فيه كلّ صفات الرجال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ** ﴿٢﴾﴾[4]، و(أل) التي تكون لبيان الحقيقة هي التي تُبيّن حقيقة الجنس وماهيته حيث لا تفيد نوعًا من نوعي الإحاطة والشمول السابقين، وإنّما تفيد أنّ الجنس يُراد منه الحقيقة القائمة في الذهن، ومادته التي تكون منها في العقل بغضّ النظر عمّا يصدق عليه من أفراده. نحو ذلك: الحديد أصلب من الذهب، فأنت تريد أنّ حقيقته (الحديد) وطبيعته أصلب من حقيقة (الذهب) ومادته كمفتاح من حديد، أو خاتم من ذهب، فقد يوجد من أفراد (الذهب) ما يكون أكثر صلابة من فرد من أفراد (الحديد) ولكن الحقيقة

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، ص 150.
[2]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 103.
[3]- سورة النساء، الآية رقم 28.
[4]- سورة البقرة، الآية رقم 02.

المستقرة في الذهن أنّ مادة الحديد أصلب من مادة الذهب من غير النظر إلى هذا وذاك، فقد يكونه هناك امرأة أقوى بكثير من الرجال.

ثانيًا: (أل) الموصولة

قد تكون (أل) اسم موصول، بلفظ واحد للمفرد، و المثنّى و الجمع، و المذكر والمؤنث، و هي الداخلة على اسم الفاعل و اسم المفعول، بشرط ألاّ يراد بها العهد أو الجنس.

ثالثًا: (أل) الزائدة

و نقصد بالزائدة هنا انّها: لا تفيد تعريفًا و ليست اسمًا موصولاً و هي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول (زائدة لازمة): وهي المقترنة بالأسماء الموصولة ك(الذي) و(التي) على القول بأنّ تعريفها بالصلة، فهي لا تفيد تعريفًا وليست اسمًا موصولاً لانّ التعريف واقع بالصلة، والموصول ما دخلت عليه، ولذلك فهي زائدة مقترنة بالاسم لا تفارقه[1].

ومن ذلك (أل) الداخلة على الأعلام بشرط أن تكون مقارنة لارتجالها أو نقلها، فالأول نحو: السموأل واليسع، وهما علمان على رجلين، الأول علم على شاعر من اليهود، والثاني علم على نبي، ف(أل) هنا زائدة لازمة، والثاني نحو: اللات والعزّى، فهما علمان على صنمين كانا يُعبدان في الجاهلية ف(اللات) كانت لثقيف في الطائف، والعزّى لغطفان.

[1]- ابن الجنّي، الخصائص، ج3، ص 60.

يقول الرضي عن الأعلام الغالبة والتي من بينها أيام الأسبوع: «أمّا أعلام أيام الأسبوع كالأحد، والاثنين، والثلاثاء، والأربعاء، والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وإنّما حكمنا بكونها غالبًا، وإن لم يُثبت الثلاثاء والأربعاء والخميس أجناسًا بمعنى الثالث والرابع والخامس، محافظة على القاعدة الممهدة في كون الأعلام اللازمة لامها في الأصل أجناسا صارت بالغلبة أعلامًا مع لام العهد، فيُقدّر كونها أجناسًا»[1].

و(أل) بالأعلام الغالبة لا تحذف إلاّ عند النداء وعند الإضافة، فتقول: يا نابغة، ومعلوم أنّ المعرّف (أل) الجنسية يجوز أن يتوصل إلى نداءه بـ (أي) أو (ذا)، نحو: يا أيّها الرجل، يا ذا الرجل، أمّا (أل) التي للغلبة فلا يتوصل بندائها بذلك أبدًا عند جماعة من النحاة، فلا يصحّ يا أيّها النابغة، أو يا ذا النابغة.

القسم الثاني (زائدة غير لازمة): و نقصد بذلك (أل) العارضة التي توجد حينًا، و تحذف حينًا آخر، و هي في ذلك ليست للتعريف و لا موصولة، و هذا النوع ينقسم إلى قسمين:

قسم خاص بالضرورة: كما في قول الشاعر

ولقد جنيتك أكمؤًا وعسا قلا ❁ ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

فأدخل (أل) على (أوبر) مع أنّ العرب حين تستعملها اسم جنس تجرّدها من (أل) فتقول: "بنات أوبر"، و لكن الشّاعر اضطّر إلى ذلك.

[1]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص.ص 139-140.

قسم اختياري: يلجأ إليه الشّاعر وغيره لغرض يُراد تحقيقه، وهو لمح الأصل، وذلك أنّ كثيرًا من الأعلام منقولاً عن معنى سابق كان يُؤدّيه لما كان نكرة، فقولك: ناصر، ومنصور، وحسن تدلّ على أمرين: ذات وقع منها الفعل أو عليه، أو اتّصفت به، والأعلام التي يلمح بها الأصل: الأعلام المنقولة من الصفة، سواءً اقتضت منحها نحو: الحسن والحسين، أو ذمًا، نحو: القبيح، والأعلام المنقولة من المصدر لأنّ المصادر يوصف بها فتقول: رجل عدل، ورجل فضل، فإذا سميت رجلاً بذلك وأردت أن تشير إلى تلك الصفة، قلت: العدل، والفضل.

رابعًا: (أل) العوضية

ذهب بعض النحويين إلى أنّ (أل) تكون عوضًا من الهمزة في لفظ الجلالة الله، فالأصل إله ثمّ حذفت الهمزة و صارت الألف واللام خلفًا منها، فصارت الألف واللام لازمة له لا تفارقه، وكأنّها من حروف الكلمة[1].

و تأتي (أل) عوضًا من ياء النسب كما في (اليهود) و (المجوس) و (يهود)، و(مجوس) معرّفتان بالعلمية و ليس ب (أل) و في ذلك يقول الشّاعر:

فرّت يهود وأسلمت جيرانها ❁ صمي لما فعلت يهود صمام

و يقول آخر:

أحار ترى بريقًا هبّ وهنا ❁ كنار مجوس تستعر استعارًا

[1]- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف، دار الشروق، ط2، 1982، ص 65.

و على هذا نكون في اليهود و المجوس عوضًا من ياء النسب، فالأصل يهوديون و مجوسيون.

وتأتي "أل" للعوض من المضاف إليه، كما في (أوان) فلا تستعمل إلاّ مضافًة فلما حذف المضاف إليه عوضوا منه الألف واللام، يقول ابن السراج: «ألا ترى انّه لا يكادون يقولون: أوان الصدق، كما يقولون: الوقت والزمن، ولكن يدخلون (الألف واللام) فيقولون: كان ذلك في هذا الأوان، فيكونان عوضا»[1].

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص 65.

الفصل الثاني:

أثر "أل" فيما تدخل عليه في التركيب اللّغوي

المبحث الأول: (أل) في أبواب المبتدأ والخبر

المبحث الثاني: "أل" في أبواب الحال والتمييز والعدد

المبحث الثالث: " أل " في المصدر والمشتقات

المبحث الرابع: " أل " في التوابع

المبحث الأول: (أل) في أبواب المبتدأ و الخبر

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة،لا نكرة، لأنّ النكرة مجهولة غالبًا، و الحكم على المجهول لا يفيد، و "يجوز أن يكون نكرة إن كان عامًا أو خاصًا"[1].

فالأول كقولك: ما رجل في الدار، وقوله تعالى: ﴿**أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ**﴾[2]، فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه في سياق النفي و الاستفهام، والثاني كقوله تعالى: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ**﴾[3]، وقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿**خمس صلوات كتبهن الله في اليوم و الليلة**﴾، فالمبتدأ فيهما خاص، لكونه موصوفًا في الآية ومضافًا في الحديث.

و يقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة[4].

الرابط الأول (الضمير): وهو الأصل في الربط، كقولك: زيد أبوه قائم، فزيد مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره، خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير.

[1]- جمال الدين بن هشام الأنصاري، قطر الندى و بل الصدى، ص 117.
[2]- سورة النمل، الآية رقم 60.
[3]- سورة البقرة، الآية رقم 221.
[4]- جمال الدين بن هشام الأنصاري، نفس المرجع السابق، ص 118.

الرابط الثاني الإشارة): كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾[1]، فلباس: مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه و ذلك: مبتدأ ثان، و خير: خبرًا للمبتدأ الثاني، والمبتدأ ثاني وخبره: خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة.

الرابط الثالث (إعادة المبتدأ بلفظه): نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝ ﴾[2]، فالحاقة: مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثان، والحاقة: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره، خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما: إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابط الرابع (العموم):نحو: زيد نعم الرجل، فزيد: مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فعلية خبره، والرابط بينهما العموم، وذلك لأنّ (أل) في الرجل العموم، وزيد فرد من أفراده، فدخل في العموم فحصل الربط.

وقد ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، ومعنى هذا أنّهم جعلوا الأول مبتدأ، والمتأخر خبرًا، وذلك لأنّ الخبر يتحمل ضميرًا فإذا قدمت الخبر أدّى ذلك إلى تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فإذا قلت: زيد قائم، وزيد أبوه قائم، فإنّ في "قائم" ضميرًا يعود إلى "زيد" والهاء في "أبوه" تعود إلى زيد، فإذا قدمت الخبر، قلت: قائم زيد، وأبوه قائم زيد، تقدّم ضمير الاسم على ظاهره.

[1]- سورة الأعراف، الآية رقم 36.
[2]- سورة الحاقة، الآية رقم 01-02.

و المبتدأ أو الخبر من حيث التعريف و التنكير ينقسم إلى أربعة أقسام[1]:

الأول: أن يكون المبتدأ معرفة، و الخبر نكرة، نحو: زيد قائم.

الثاني: أن يكون المبتدأ نكرة، و الخبر نكرة، نحو: أفضل منك أفضل منّي.

الثالث: أن يكون المبتدأ معرفة ،و الخبر معرفة، نحو: زيد المنطلق.

الرابع: أن يكون المبتدأ نكرة، و الخبر معرفة، و جاء في الشّعر للضرورة.

والقسم الثالث هو الذي يهمنا، ويجري الحديث عنه، حيث أنّ النحاة قد اختلفوا في المبتدأ أو الخبر إذا كانا معرفتين، أيّهما يكون مبتدأ، وأيّهما يكون خبرا، وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال[2]:

أحدها: و عليه الفارسي، و عليه ظاهر القول سيبويه: أنّك بالخيار فما شئت منهما فاجعله مبتدأ.

و الثاني: أنّ الأعمّ هو الخبر، نحو: زيد صديقي ،إذا كان له أصدقاء غيره.

و الثالث: أنّه بحسب المخاطب فإن علم منه أنّه في علمه أحد الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقيل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول الخبر.

والرابع: إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ.

و الخامس: أنّ الاسم متعيّن للابتداء، و الوصف متعيّن للخبر، نحو: القائم زيد.

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، ص 67.
[2]- عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص326

و سار على هذا النهج ابن أبي ربيع، غير أنّه رجح تأخير الخبر، إذ يقول:" فإنّ عري المبتدأ و الخبر ممّا يلزمهما التقديم و التأخير، فأنت بالخيار، إن شئت قدّمت الخبر، و إن شئت أخّرته، و التأخير أحسن، لأنّه معمول للمبتدأ، و حقّ العامل أن يكون مقدّما على العمل"[1].

يقول الزمخشري: «وقد يقع المبتدأ أو الخبر معرّفتين معًا، كقولك: زيد المنطلق، و الله إلهنا، و محمد نبيّنا،.... و لا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيّهما قدّمت فهو المبتدأ»[2].

ويقول ابن عصفور: «فإن كانا معرّفتين، جعلت الذي تقدّر أنّ المخاطب يعلّمه مبتدأ والذي تعلّم أنّ المخاطب يجهله خبرًا، وذلك نحو قولك: زيد أخو عمرو، إذ قدّرت أنّ المخاطب يعلم زيد، ويجهل أنّه "أخو عمرو" فإن قدّرت أنّ المخاطب يعلم (أخا عمرو) ويجهل أنّه مسمى بـ"زيد"، قلت أخو عمرو وزيد، وذلك أنّ المستفاد عند المخاطب إنّما هو ما كان يجهله، والخبر هو محلّ الفائدة، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منها»[3].

يقول عبد القاهر الجرجاني في بيان أهمية التقدير والتأخير: «هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويقضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه الشيء، وحول اللفظ من مكان إلى مكان»[4].

[1]- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص 591.
[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، ص 26-27.
[3]- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ط1، ص 354.
[4]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 106.

وقد "جعل الجرجاني التقديم على وجهين التقديم على نية التأخير، وذلك في كلّ شيء أقررته مع التقديم على حكم" الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذ قدّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كما في قولك: منطلق زيد، و ضرب عمرًا زيدٌ.

وتقديم ليس على بنية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه، وذلك أن يجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون آخر خبرًا لها، فتقدّم تارةً وتارةً ذاك، كما هو الحال في زيد والمنطلق، مرةً تقول: زيد المنطلق، وأخرى: المنطلق زيد"[1].

و قد ذكر الجرجاني أنّ (أل) تأتي في الخبر على معنى الجنس و ذلك لعدّة معان هي[2]:

أولا: أن تقصر الوصف على المخبر عنه لقصد المبالغة، نحو: زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع، تريد أنّ الجود والشجاعة لا توجد كاملة إلاّ فيه على سبيل المبالغة، لأنّك لم تعتد بوجود غيره، وشجاعته، لنقصه عن الكمال وإذا قصدت هذا المعنى فلا يجوز العطف عليه على جهة الاشتراك، إذا لا يصح: زيد هو الجواد وعليه لأنّه يبطل المعنى من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ** ﴿٢٥٤﴾﴾[3]، و قوله أيضًا ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا** ﴾[4].

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 107.
[2]- المرجع نفسه، ص 137.
[3]- سورة البقرة، الآية رقم 254.
[4]- سورة الأنفال، الآية رقم 04.

ثانيا: أن تقتصر الوصف المقترن ب(أل) على المخبر عنه، ليس على سبيل المبالغة بل على سبيل الحقيقة، إذ لا يوجد إلاّ منه، و لا يكون ذلك إلاّ إذا قيّدت المعنى بشيء يخصّصه، و يجعله في حكم نوع براسه، و مثال ذلك قولك محمد الوفي حين يبخل كلّ جواد، و هو الشجاع حين يتأخر كلّ مقدام.

ثالثا: أن تذكره ليس على سبيل القصر، ولكن تريد الوصف المشتهر الذي اتضح أمره اتضاحًا لا ينكره أحدًا، مثال ذلك: زيد الشجاع، على معنى أنّ اسناد الشجاعة إليه أمر ظاهر، لا يفتقر إلى دلالة و لا يحتاج إلى علامة، و من ذلك قول الخنساء:

إذا قبح البكاء على قتيل ❁ رأيت بكاءك الحسن الجميلا

ويقول عبد القاهر: «لم ترد أنّ ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ولم تقيد الحسن بشيء، فيتصور أن يقصر على البكاء، ولكنّها أرادت أن تقرّه في حسن ما حسّنه الحسن الظاهر، الذي لا ينكره أحد ولا يشكّ فيه شاك»[1].

رابعا: أن نقصد به مقصد التعريف بحقيقة عقلها المخاطب في ذهنه، لا في الخارج ، أو توهمت أنه لم بعرفها، فضول له: تصور رجلا فيه من الصفات كذا وكذا، فإذا تصورته فتأمل فلانا، فإنه ذلك الرجل، مثاله: هو البطل المحامي وهو الحامي لكل حقيقة، كأنك تقول : هل سمعت بالبطل المحامي، والحامي لكل حقيقة، إنه فلان ، فإذا جربته ووجدته على تلك الصفة، فعليك صاحبك، واشدد به يدك، فهو ضالتك، وعنده بغيتك، ومن ذلك قول الشاعر:

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 181.

هول الرجل المشروك في جل ماله ❁ و لكنه بالمجد و الحمد مفرد

*يعلق الجرجاني على هذا البيت قائلا: «وهذا فن عجيب الشأن، وله مكان من الفخامة والنبل، وهو سحر البيان، الذي تقصر العبارة عن تأدية حقه، والمعول فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل، وذلك أن كون الرجل بحيث يشرك في جلّ ماله ليس بمعنى يقع فيه تفاضل، كما أن يذل الرجل كل ما يملك كذلك، ولو قيل: "الذي يشرك في ماله، جاز أن يتفاوت، وإذا كان كذلك علمت أنه معنى ثالث، وليس إلا ما أشرت إليه من أنّه يقول للمخاطب: ضع في نفسك معنى قولك: رجل مشروك في جلّ ماله، ثم تأمل فلانا، فإنك تستملي هذه الصورة منه، وتجده يؤديها لك نصاّ ويأتيك بها كملا»[1]

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 184

المبحث الثاني: "أل" في أبواب الحال و التمييز و العدد:

الحال: وصف فضلة يذكر لبيان هيئة الاسم الذي يكون الوصف له، وهي واجبة التنكير عند جمهور النحاة، لأنها زيادة في الخبر والفائدة، كما ذكر إبن السراج[1] وأصل الخبر أن يكون نكرة، ولأنها تشبه التمييز في هذا الباب، فكانت نكرة مثله ولأنها "تقع جواب كيف، وكيف سؤال عن نكرة "[2]: كقولك: "ضربت اللص مكتوفا.

وفصل الكوفيون فقالوا: "إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا، نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، ف (المحسن) و(المسيء) حالان: وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتألهما بالشرط، والتقدير، عبد الله إن أحسن أفضل منه إذا زيد الراكب، لم تتضمن معنى الشرط لم يصح مجيئهما بلفظ المعرفة، فلا يجوز: جاء زيد الراكب، إذا لا يصح، جاء زيد إن ركب"[3].

أمّا صاحب الحال: فهو ما كانت الحال وصفا له في المعنى: فإذا قلت : "رجع الجند ظافرا فصاحب الحال هو الجند وعاملها هو " رجع".

والأصل في صاحبها أن يكون معرفة كقوله تعالى: ﴿**خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ**﴾[4]، فخشعا: حال من الضمير في يخرجون، والضمير أعرف المعارف.

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، ص 214
[2]- شرح المفصل لابن يعيش، ص 62
[3]- عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، همع الهوامع، ص 239
[4]- سورة القمر، 07

*وقد تأتي المصادر أحوالا، والأكثر أن يكون المصدر نكرة، قال جمهور البصريين :"إنه منصوب على الحال، وهو مؤول بوصف مشتق"[1]، نحو: جاء ركضا، قتله صبرا، طلع علينا فجأة أو بغتة، كلمته مشافهة، أخذت الدرس عن الأستاذ سماعا وجعل هذه المصادر حالا كما قالوا جائز والأولى أن يجعل ذلك مفعولا مطلقا مبنيا للنوع ، فهو منصوب على المصدرية لا على الحالية.

*وقد يأتي المصدر مقترفا بـ (أل) ومن ذلك قولهم: ' أرسلها العراك ، وهو في قول الشاعر:

فأرسلها العراك و لم يذدها ❁ ولم يشفق على نغص الدخال

- وقد ذهب سيبويه إلى أن:" (العراك) مصدر منصوب على الحال، مؤول بنكرة والتقدير: اعتراكا."[2]
- وذكر الموصلي أن:" (العراك) مصدر منصوب على الحالية؛ لأنه اسم جنس، فتعريفه كتنكيره"[3]
- بينما ذهب المبرّد إلى أن المصدر ليس بحال وإنّما دلّ عليه؛ إذ يقول: " واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال، وإن كان معرفة، وليس بحال، ولكن دلّ على موضعه وصلح للموافقة فنُصِب، لأن في موضع لا يكون إلاّ بحال، وذلك قولك: أرسلها العراك... واعلم أن هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال، وليست بأحوال، ولكنها موافقة وموضوعة في مواضيع غيرها، لوقوعها معه في المعنى."[4]

[1]- مصطفى الغلا ييني، جامع الدروس العربية، ص 454
[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 372.
[3]- الموصلي، شرح ألفية ابن معط، ص569.
[4]- المبرّد، المقتضب، ص 237.

– وقال ابن سراج بأن:" (العراك) ليست حالا، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه، والتقدير: أرسلها تعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة، والمصدر دال عليه، ولذا يعرب المصدر مفعولا مطلقا."[1]

– وقد يأتي الحال معرّفا بـ (أل) وهو ليس بمصدر فيؤوّل بنكرة، يقول ابن يعيش:" وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات، ولو صرّحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام، لم تقل العرب: أرسلها المعتركة، ولا جاء زيد القائم؛ لوجود لفظ الحال".[2]

– ويقول السيرافي:" والحال إذا كان اسما غير مصدر، لم يكن بالألف واللام، فأحوج ذلك سيبويه، والخليل أن جعلا " الجمّاء الغفير " في موضع المصدر، كـ (العراك) كأنك قلت: مررت بهم الجموم الغفر، على معنى: مررت بهم جامّين غافرين."[3]

● أما التمييز؛ فقد اشترط جمهور النحاة فيه أن يكون نكرة، والنكرة تدل على الشياع والاشتراك، ويكون على معنى (من)، فإذا قلت اشتريت عشرين كتابا؛ فالمعنى أنك اشتريت عشرين من الكتب، وإذا قلت : طاب المجتهد نفسا؛ فالمعنى أنه طاب من جهة نفسه.

– وما هو معروف أيضا هو أن التمييز يشبه الحال لأن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام، فإذا قلت: عندي عشرون، احتمل أنواعا من المعدودات؛ فإذا قلت درهما ارتفع الإبهام،وكذلك إذا

[1]- ابن سراج، الأصول في النحو، ص 164.
[2]- ابن يعيشّ، شرح المفصل، ص62.
[3]- شرح السيرافي بهامش الكتاب، ص 375.

قلت : جاء محمد ، احتمل أن يكون على صفات فإن قلت : راكضا رفعت الإبهام، فلمّا استويا في الإيضاح والبيان، استويا في التنكير.

– كما اشترط جمهور النحاة أيضا أن المراد من التمييز كما بيّن النوع، فبُيِّنَ بالنكرة، لأنهما أخف الأسماء، كما أن الفتحة أخف الحركات.

- وذهب الكوفيون، وابن الطراوة إلى أنّه يجوز أن يأتي التمييز معرّفا بـ (أل) يقول ابن السراج:" وكان الكسائي يدخل الألف واللام في كل ما كان مفسرا"[1]
- أما تمييز العدد فقد يكون منصوبا، وقد يكون مجرورا، فإذا كان العدد ما بين عشرة ومائة، فإن تمييزه يأتي منصوبا، يقول ابن مالك:" ومفسّر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز، فيتناول هذا القول أحد عشرَ، وإحدى عشرة، وتسعة وتسعين، وتسعا وتسعين، وما بينهما."[2]

يقول تعالى: ﴿**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**﴾[3]، ويقول أيضا: ﴿**إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً**﴾.[4]

– واعلم أن: " العدد المركب، إذا أضيف لا تخلُ إضافته ببنائه، فيبقى مبنى الجزأين على الفتح، كما كان قبل إضافته نحو: جاء ثلاثة عشرك"[5]

- ومن الكوفيين من يجيز إدخال (أل) على الاسمين الأولين نحو: عندي الثلاثة العشر درهما، لأنهما في الحقيقة اسمان، والعطف مراد فيهما

[1]- ابن سراج، الأصول في النحو، ص 70.
[2]- ابن مالك، شرح التسهيل، ص .392
[3]- سورة يوسف، 04.
[4]- سورة ص، 23.
[5]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 483.

- وذهب البصريون إلى أن (أل) تدخل على صدر المركب، ويبقى التمييز على حاله، تقول: عندي الأحد عشر درهما، وأنكروا مذهب الكوفيين لقلّته في الاستعمال و بُعده عن القياس.
- أما إذا كان العدد بعد العشرين وأخواتها معطوفا على النّيِّف نحو: عندي ثلاثة وعشرون رجلا، وأربع وعشرون امرأة، فإن تعريفه بإدخال (أل) على العددين المعطوف والمعطوف عليه، لأن العطف مانع من البناء والتركيب فتقول: عندي الثلاثة والعشرون رجلا، والأربع والعشرون امرأة، وعليه قول الشاعر:

إذا الخمس والخمسين جاوزْت فارتقب ❁ قدوما على الأموات غير بعيد

المبحث الثالث: " أل " في المصدر والمشتقات

أولا: في المصدر.

- **المصدر**: هو الاسم الدال على الحدث، يعمل عمل فعله تعدّيا ولزوما؛ فإن كان فعله لازما، احتاج إلى الفاعل فقط، نحو: " يعجبني اجتهاد سعيد "، وإن كان متعديا، احتاج إلى فاعل ومفعول به، فهو يتعدى إلى ما يتعدى إليه فعله إمّا بنفسه، نحو: "ساءني عصيانك أباك " وإمّا بحرف الجر نحو: "ساءني مرورك بمواضع الشبهة "، و"اعلم أن المصدر لا يعمل عمل الفعل لشبهه به، بل لأنه أصله"[1].

– وللمصدر ثلاث حالات: إما أن يكون مضافا، أو منوّناً، أو مقترنا بالألف واللام، و"عمله إذا كان مضافا أو منوّنا أكثر من عمله مقترنابـ (أل)، لقربه من الفعل "[2]

– والذي يهمّنا ههنا المصدر المقترن بـ (أل)، فقد ذهب النحاة إلى أن (أل) فيه للتعريف، ولكن صاحب الكافي " رأى أنها زائدة، كما في (الذي) و (التي) ونحوهما؛ لأن التعريف في هذه الأشياء بغير(أل) فلا وجه أن تكون زائدة، إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان ".[3]

– أما عمله: فقد ذهب سيبويه إلى أن المصدر المقترن بـ (أل) يعمل عمل فعله، لأن الألف واللام بمنزلة التنوين، ومثال إعمال ذي الألف واللام قول الشاعر يصف شخصا بضعف الرأي والجبن:

[1]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 589.
[2]- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع، ص 92.
[3]- المرجع نفسه، ص 93.

ضعيف النِّكَايةِ أعداءَهُ ❁ يخالُ الفرارَ يراخِي الأجل

● يمنع المبرّد عمل المصدر المقترن بـ (أل)، وهذا ما ذكره الرضي في قوله: " والمبرّد يمنعه، قال: لاستفحال الاسمية فيه، وقال في قوله: أعداءه أي: في أعدائه، فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه".[1]

– وذهب ابن السراج، وأبو علي الفارسي إلى " جواز إعمال المصدر المقترن بـ (أل)؛ لأن الألف واللام لا تجتمع مع الإضافة "[2].

ثانيا: في المشتقات

– ونقصد بذلك اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبهة.

● فاسم الفاعل: "هو الوصف الدال على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته"[3] كضارب، ومُكرِم، ولا يخلو إمّا أن يكون (أل)، أو مجرداً منها.

– فإن كان بـ (أل) عمل مطلقا، ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا، تقول: "جاء الضّارب زيدا أمس، أو الآن، أو غداً، وذلك لأن (أل) هذه موصولة، وضارب حال محلّ " ضرب" إن أردت المضيّ، أو "يضرب" إن أردت غيره، والفعل يعمل في جميع الحالات.

– وإن كان مجرّداً منها فإنّما يعمل بشرطين:

[1]- شرح الكافية للرضي، ص 196.
[2]- ابن السراج، الأصول في النحو، ص 137.
[3]- جمال الدين بن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، ص 270.

– أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى المضيّ، وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء، فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ**﴾.[1]

– ثانيهما: أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو مخبر عنه، أو موصوف؛

– ففي اعتماده على النفي قوله: خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما. فأنتما: فاعل بوافٍ.

– ومثال الاستفهام نحو: أقاطنٌ قوم سلمى أم نَوَوا طعنا.

-ومثال اعتماده على المخبر عنه نحو: قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾.[2]

– ومثال اعتماده على الموصوف نحو: مررت برجل ضاربٍ زيداً.

– يقول سيبويه في تقديره لاسم الفاعل المقرون ب(**ال**)ب (**الذي فعل**) "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة (**الذي فعل**) في المعنى، وما يعمل فيه، لذلك قولك :"هذا الضارب زيدًا"، صار في معنى : الذي ضرب زيدًا و عمل عمله" .[3]

– يقول إبن مالك : " إن قصد ب (**أل**) العهد، فالنصب على التشبيه بالمفعول بيه، وإن قصد معنى (**الذي**) فالنصب باسم الفاعل .[4]

– * واسم التفضيل إذا جاء مقترنا ب أل وجب له حكمان :

[1]- سورة الكهف، 18.
[2]- سورة الطلاق، 03.
[3]- سيبويه، كاتب، ص 181
[4]- ابن مالك، شرح التسهيل، ص 77

- **الأول** : أن يكون مطابقا لموصوفه إفرادا وتثنية وجمعا و تذكيرا وتأنيثا، فتقول : هو الأفضل، وهي الفضلى، وهما الأفضلان، و الفاطمتان هما الفضليان، وهم الأفضلون، وهن الفضليات.

- وإنما منع اسم التفضيل من التثنية والجمع و التأنيث إذا جاء نكرة لشبهه بـ (**أفعل**) في التعجب، ولا يكمل شبهه إلا إذا جاء نكرة، لأنه يكون مثله لفظا ومعنى، فإذا اقترن ب (**أل**) ضعف شبهه به، فزال عنه ما كان له، بمقتضى كمال الشبه، واستحق أن يطابق موصوفة كغيره من الصفات المحضة.

- **الثاني** : أن لا يؤتى معه بـ (**من**) فلا تقول : زيد الأفضل من عمرو، وإنّما مُنعَ ذلك في المعرّف بـ (**أل**)، لأن الغرض من ذكر (**من**) بعد اسم التفضيل ، ذكر المفضول، وهو في حال الاقتران بـ (**أل**) في حكم المذكور ظاهرا، لأن (**أل**) إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما، فإن (**أل**) الداخلة على اسم التفضيل لا تكون إلاّ للعهد.

- أما الصفة المشبهة فهي التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى نحو :"حسن الوجه وطاهر العرض"[1]، وقد ذكر ابن السراج": أن الصفات المشبهة أسماء ينعت بها، كما ينعت بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث وتدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون، كاسم فاعل وأفعل التفضيل، ولذلك لا يجوز : مررت برجل خير منه أبوه على النعت، لبعده عن شبه الفعل والفاعل، فـ (**خير منه**) لا يؤنث ولا يذكر، ولا تدخل الألف واللام، ولا يثنى ولا يجمع .[2]

[1]- ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، دار الفكر ، ص 247
[2]- أبن السراج، الأصول في النحو، ص 130

– والصفة المشبهة للحال فقط، فلا تكون لما مضى،بخلاف اسم الفاعل لأنها صفة وحق الصفة أن تتبع المعمول، ولهذه الصفة مع معمولها صور كثيرة، ومن هذه الصور المقترنة بـ (**أل**) سواء كانت (**أل**) في الصفة أم في معمولها .

– فالصفة إذا كانت مقترنة بـ أل صح في المعمول أن يكون مقترن ب أل نحو: الحسن الوجه، أو مضاف لما فيه أل نحو: الحسن وجه الأب، أو مضاف للضمير نحو: الحسن وجهه، أو مضاف للمضاف للضمير نحو: الحسن وجه أبيه أو مجردًا، نحو الحسن وجه ، أو مضافا للمجرد نحو: الحسن وجه أب.

– وقد تأتي الصفة مجردة و المعمول مقترن ب (**أل**) يقول سيبويه :" واعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الأخر، أكثر وأحسن من ألّا يكون فيه الألف واللام لان الأول في الألف واللام وفي غيرهما هنا على حالة واحدة، وليس كالفاعل فكان إدخالهما أحسن وأكثر، كما كان ترك التنوين أكثر، وكان الألف واللام أولى لأن معناه حسن الوجه، فكما لا يكون هذا ألاّ معرفة، اختاروا في ذلك المعرفة" [1].

– وقد يكون معمول الصفة المشبهة ضميرا بارزا متصلا، أو سببيا موصولا، أو موصوف يشبهه.

– فإذا كان المعمول ضميراً أو صفة مقترنة بـ (**أل**) حُكمَ على الضمير بالنصب عند الجمهور نحو: مررت بالغلام الحسن الوجه الأحمره.

[1]-سيبويه، الكتاب، ص 196

– أما إذا كانت الصفة مجرّدة، فالضمير مجرور بالإضافة عند الجمهور، وأجاز الكسائي جرّه بالإضافة، أو نصبه على التشبيه بالمفعول به.

– وإذا كان معمول الصفة المشبهة سببيا موصولاً أو موصوفا يشبهه، عملت فيه الصفة الرفع والنصب، سواء كانت الصفة مقترنة بـ (أل) أو مجرّدة منها.

– فإذا كانت مقترنة بـ (أل) نحو قول الشاعر:

إن رُمت أمنا وعزّةً وغِنى ❁ فاقصد يزيدَ العزيزَ منْ قصَده

فيجوز أن يحكم على (من) بالرفع على الفاعلية، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به.

– أمّا إذا كانت غير مقترنة كما في قول الآخر:

عزّ امرؤ بطلُ من معتصما ❁ به ولو أنّه من أضعف البشر

المبحث الرابع: " أل " في التوابع

- **التوابع:** هي " الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلاّ على سبيل التبع لغيرها؛ بمعنى أنها تعرب إعراب ما قبلها، ونقصد بذلك: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل "[1]

– ففي النعت: يجب أن يتبع النعت منعوته في الإعراب، والإفراد و التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيت، والتعريف والتنكير، فتقول ، مررت بالرجل العاقل، ومورث برجل عاقل ، خلافا للأخفش، فقد أجاز نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، كما في قوله تعالى: ﴿**فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ**﴾[2]؟ (فالأوليان) صفة لـ : (آخران).

–ولا تقع الجملة نعتا للمعرفة، و إنما تقع نعتا للنكرة، فان وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال منها، نحو: جاء علي يحمل كتابا إلاّ إذا وقعت بعد المعّرف بـ "أل" الجنسية فيصح أن تجعل نعتا لها، باعتبار المعنى، لأنه في المعنى نكرة وأن تجعل حالا منه باعتبار اللفظ، لأنّه معرف لفظا بـ " أل" نحو:لا تخالط الرجل يعمل عمل السفهاء".

–ومنه قول الشاعر:

ولد أمرّ على اللئيم يسبيني ❁ فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

[1]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 551.
[2]- سورة المائدة، الآية رقم 107.

-وقول الآخر:

و إني لتعروني لذكراك هزه ❁ كما انتفض العصفور بللّه القطر

*فليس القصد: رجلا مخصوصا، و لا لئيما مخصوصا، و لا عصفورا مخصوصا، لأنك إن قلت : لا تخالط رجلا يعمل عمل السفهاء، لقد أمرّ على لئيم يسبني، كما انتفض عصفور بللّه القطر، صح.

-ومثل المعرف بـ (أل) الجنسية ما أضيف إلى المعرّف بها، كقول الشاعر:

و تضيء في وجه الظلام منيرة ❁ كجمانة البحري سل نظامها

أي : كجمانة بحري سل نظامها

-وكذا عطف البيان، يطابق ما قبله في التعريف والتنكير، خلافا لأبي علي الشلوبين، يقول ابن مالك: "وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، وذلك أن الحاجة داعية إليه في المعرفتين، فهي في النكرتين أشد، لأن النكرة يلزمها الإبهام، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل، و استعماله مطلقا مذهب الفرّاء وغيره من الكوفيين"[1].

-بخلاف البدل، فقد تبدل المعرفة كما في قوله تعالى: ﴿**بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ** ۝١﴾[2]، والنكرة من النكرة، كما في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا** ۝٣١ **حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبًا** ۝٣٢ ﴾[3]، والمعرفة من

[1]- ابن مالك، **شرح التسهيل**، ط1، ج1، ص 147.
[2]- سورة إبراهيم، الآية رقم 01.
[3]- سورة النبأ، الآية رقم 31-32.

النكرة، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ**﴾[1]، والنكرة من المعرفة، كما في قوله تعالى: ﴿ **لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ** ﴾[2].

-ولما وجب في عطف البيان مطابقته لمتبوعه في التعريف والتنكير، وجاز في البدل ذلك، وجاز الاختلاف، أجاز النحاة في كل عطف بيان أن يعرب بدلا، كما في قولك:" يا أخانا الحارث"، ونحو: أنا الضارب القائد علي، ومن ذلك قول الشاعر:

أنا أبن التارك البكري بشر ❀ عليه الطير ترقبه وقوعا

فـ" (بشر) عطف بيان على (البكري) وليس بدلا، لامتناع " أنا ابن التارك بشر" إذا لا يضاف ما فيه الألف و اللام على المجرّد منها، إلاّ إذا كان المضاف صفة مثناة أو مجموعة جمع المذكر السالم[3]، نحو: الضاربا زيد، و الضاربو زيد.

*ومن الأسماء ما يكون نعتا ومنعوتا، كاسم الإشارة ، فقد جاء صفة في قوله تعالى: ﴿**قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا**﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿ **قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ**﴾[5]، ويأتي منعوتا كما في قولك :"رأيت هذا الفارس المقدام، ولا ينعت اسم الإشارة إلاّ بمصحوب (أل) فإن كان مصحوب (أل) جامدا، كما في قولك :"مررت بهذا الرجل" فقد ذهب ابن مالك إلى أن مصحوبها عطف بيان لا نعت، لأنه غير مشتق والنعت لا يأتي إلاّ مشتقا، حيث يقول: "وإن كان مصحوب

[1]- سورة الشورى، الآية رقم 52-53.
[2]- سورة العلق، الآية رقم 15-16.
[3]- جمال الدين هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 444.
[4]- سورة الأنبياء، رقم 63.
[5]- سورة القصص، رقم 27.

(أل) جامدا محضا كمررت بذلك الرجل، فهو عطف بيان لا نعت، لأنه غير مشتق، ولا مؤول بمشتق، وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه، وهو غير صحيح ، فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ، ما يقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت[1].

*يقول أبن الحاجب: "ولا فصل بين أن يكون مشتقا أو غيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى عموما، مثل: تميمي وذي مال، أو خصوصا مثل: مررت برجل أيّ رجل، ومررت بهذا الرجل، ويزيد هذا[2].

*بينما الرضي يعلّق على ذلك بقوله: "اعلم أن النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فذلك استضعف سيبوبه نحو: مررت برجل أسد، وصفا، ولم يستضعف يزيد أسدا، حالا، فكأنه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق، و النحاة يشترطون ذلك فيهما معاً[3].

[1]- ابن مالك، شرح التسهيل، ص 320.
[2]- ابن الحاجب، الكافية، ص 129.
[3]- الرضي، شرح الكافية، ص 303.

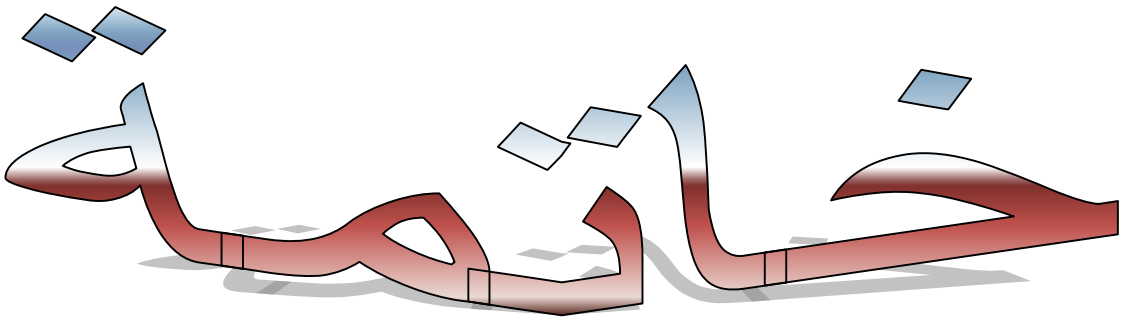
خاتمة

هذا و بعد معالجتي لهذا الموضوع ، استخلصت النتائج التالية:

-إن النكرة هي الأصل ، أما المعرفة هي الفرع.

-اختلفت آراء النحاة حول أداة التعريف ، فمنهم من اعتبرها همزة فقط، ومنهم من اعتبرها اللام فقط، و بعض آخر اعتبرها الهمزة و اللام ، و هذا الاختلاف لا يحدث في اللفظ تغييرا و لا في المعنى فائدة.

-لأل عدة معان فمنها:المعرفة، والموصولة، والزائدة، والعوضية.

-اختلف النحاة في دخول " أل" على الأعلام للمح الأصل، فذهب الجمهور إلى المنع، لان ذلك سماعي، فلا يجوز أن تقيس على ما ورد عن العرب ، و ذهب آخرون إلى الجواز، لان منع ذلك يؤدي إلى التضييق من غير سبب.

-الأصل في التمييز أن يكون جمعا معرفا بالألف واللام، و لما أرادوا التخفيف حذفوا لفظ الجمع، و حرف التعريف ، لأن الواحد المنكر شائع في الجنس.

*وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن يلهمنا السداد، و أن يأخذ بأيدينا إلى طريق الخير و الرشاد، إنه بالإجابة جدير، و على كل شيء قدير، و السلام على المرسلين ، و الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

قائمة المصادر والمراجع :

1_ ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي ،ط1، 1986 .

2_ ابن جني،الخصائص، ج3.

3_ ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي، ط1.

4_ ابن مالك، شرح التسهيل، هجر للطباعة و النشر، مصر، ط1، ج1، 1990.

5_ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ، ط1، 1990.

6_ ابن يعيش، شرح المفصل، دار صادر، بيروت.

7_ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف ، دار الشروق، ط2، 1982.

8_ أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، ج3، 1999.

9_ أبو بكر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، عالم الكتب، ط3، 1983.

10_ أبو بكر محمد بن بكر سهل بن السراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط3، ج2، 1988.

11_ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ط1، 1984.

12_ أبو حيان الأندلسي، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، ج2 .

13_ الرضي، شرح الكافية، ج2.

14_ المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، دار القلم، دمشق، ط2، 1985.

15_ المرادي، الجنى الداني.

16_ الموصلي، شرح ألفية ابن معط، مكتبة الخريجي، ط1، ج1، 1985.

17_ جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر.

18_ جمال الدين بن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى ، دار الفكر، بيروت.

19_ جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار إحياء التراث، بيروت.

20_ عباس حسن، النحو الواف .

21_ عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، 1998.

22_ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز.

23_عبد الله بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2004.

24_ عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق، السعودية، ط7، 1980.

25_ عصام الدين الإسفراييني، شرح الفريد.

26_ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار ابن الهيثم، 2005.

تشكرات

إهداء

مقدمة..... أ

مدخل 02

الفصل الأول: حقيقة "أل" وأحكامها ومعانيها

المبحث الأول: أداة التعريف (أل)..... 13

المبحث الثاني: العلاقة بين "أل" والتنوين والإضافة..... 18

المبحث الثالث: (أل) بين الاسمية والحرفية..... 22

المبحث الرابع: معاني (أل)..... 27

الفصل الثاني: أثر "أل" فيما تدخل عليه في التركيب اللّغوي

المبحث الأول: (أل) في أبواب المبتدأ والخبر..... 34

المبحث الثاني: "أل" في أبواب الحال والتمييز والعدد..... 41

المبحث الثالث: " أل " في المصدر والمشتقات..... 46

المبحث الرابع: " أل " في التوابع..... 52

خاتمة..... 57

قائمة المصادر و المراجع..... 59

قائمة المحتويات.